باسم «دراسة راند» قام بها الاقتصادي الاسرائيلي المعروف حاييم بن شاحار (*). ولقد توصلت تلك الدراسة الى نتيجة اساسية مفادها ان تحقيق معدلات النمو القصوى في الضفة الغربية مشروط بوجود حرية تجارة وحركة قوة العمل بينها وبين اسرائيل.

تقدم دراسة وارد معياراً اكثر تحديداً للجدارة الاقتصادية:

«يجب على الضفة الغربية ان تحقق، كشرط لضمان جدارتها الاقتصادية كدولة على المدى الطويل، معدل نمو في نتاجها القومي الاجمالي يعادل على الاقل معدل النمو الذي كانت تحققه قبل حرب ١٩٦٧، وهو يتراوح ما بين ٦ و٨ بالمائة بالرأس» (ص ١١٧).

يرى وارد ان تحقيق معدل النمو الشرطي هذا ليس امراً صعباً في الضفة الغربية، في ظل وجود تسوية سلمية وافتراض اعادة تشغيل القطاعات الانتاجية التي تأثرت بالحرب او بالظروف والاجراءات الناتجة عنها، مثل اعادة تشغيل الـ ٧٣٠٠ منشأة صناعية في الضفة، التي كانت تمثل ٤٨ بالمائة من اجمالي المنشآت الصناعية وتساهم بـ ٢٠ بالمائة في الناتج القومي الاجمالي في المملكة الاردنية قبل حرب العام ١٩٦٧. ان تحقيق معدل النمو الشرطي يتطلب استثمار نحو ٢٠ بالمائة سنوياً من الناتج القومي الاجمالي للضفة الغربية (بافتراض معامل رأس مال يعادل ٣) أو نحو ٤٠ مليون دولار حسب ارقام العام ١٩٦٦. ويتوصل وارد الى أن رفع معدل الاستثمار من المستوى الذي كان عليه في الضفة قبل العام ١٩٦٧، نحو ١٥ بالمائة، الى المستوى المطلوب امر ممكن تبرره التسوية السلمية ذاتها. على ان هذا يفترض، ضمنياً، توفر اسواق خارجية لتسويق المنتجات الصناعية والزراعية للضفة، وبشكل خاص السوق الاسرائيلية.

دراسة وارد، إذاً، لا ترى عقبة الجدارة الاقتصادية للضفة في مجال تمويل الاستثمارات المحلية الضرورية، ولكنها تراها بالعلاقة مع ثلاثة عوامل اخرى: توفر اسواق التصريف، تغطية عجز ميزانية الحكومة، وتغطية عجز ميزان المدفوعات.

كما هو الحال في حقل المقدمات وارضيات الانطلاق الذي عرضنا له في الفقرة السابقة، فان دراسة توما ودارين درابكن تتقدم بمراحل على الدراستين الاخريين أيضاً في مجال تحليل مفهوم الجدارة. صحيح ان توما ودارين درابكن لم يقدما صياغة مبتكرة لمعيار الجدارة الاقتصادية، ولكن تأطيرهما النظري لمفهوم الجدارة وشكل توظيفهما للارقام المتاحة لاستخلاص نتائج تجريبية تميز بالشمولية دون السقوط في فخ التبسيط، وبالتركيبية دون الضياع في متاهات التفصيلات.

ميزت دراسة توما ودارين درابكن بين نوعين من شروط تحقق الجدارة: شروط ذاتية تتعلق باحساس السكان بهوية وطنية واحدة وباستعدادهم لتطويرها والدفاع عنها وتوظيفها لاحراز الجدارة؛ وشروط موضوعية تتعلق بالمواصفات التي تؤطر الاقتصاد وتميز مساراته الانتاجية، اي شروط عرض عوامل الانتاج. وعوامل الانتاج تقسم بدورها الى نوعين: عوامل قابلة للتجدد (مثل رأس المال وقوة العمل) وعوامل طبيعية غير قابلة للتجدد (مثل الارض والمياه). وتقترح الدراسة ان العوامل الطبيعية، فقط، هي التي تعبر عن الشروط الدنيا الضرورية لتحقيق الجدارة الاقتصادية (ص ٢٢).

من المعروف ان التمييز بين نوعي عوامل الانتاج، القابل للتجدد وغير القابل لاعادة الانتاج، تمييز غير دقيق بما فيه الكفاية، ذلك لانه تابع لمستوى التقنية المتاحة والممكنة. فمساحة الاراضي الزراعية يمكن زيادتها عبر تكثيف الاستغلال والتوسع العمودي، وكمية المياه المتاحة يمكن ايضاً زيادتها بتطبيق تقنيات مستحدثة (مشاريع تحلية مياه البحر مثلاً). على ان الامر الذي يستدعي التساؤل ليس التمييز بين نوعي عوامل الانتاج بحد ذاته، ولكن تصنيف الدراسة لمورد كفاءة قوة العمل على انه من بين الموارد غير المتجددة.

(*) H. Ben Shahar, E. Berglas, Y. Mundlak and E. Sadan; *Economic Structure and Development, Prospects of the West Bank and Gaza Strip*, Santa Monica (California): The Rand Corporation, 1977.